

شذرات «وزارات احتكار الكذب» في دول الموز الناطوية

زياد مني

من المعلوم أن دول النظام الرأسمالي تدعي دوماً بأنها ملتزمة بحرية تداول المعلومات من دون أي رقابة، وأن لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه، ضمن حدود القوانين الجنائية المعمول بها. لكننا لاحظنا في العام الماضي أن الغرب أطلق حملة هستيرية أطلق عليها اسم «عصر ما بعد الحقيقة»، ارتبطت أساساً بحملة هيلاري كلنتون الرئاسية، التي انتهت بفشلها الذريع.

الغرب الناطوي الاستعماري اتهم بكين وموسكو على وجه الخصوص بأنها كانت وراء اختراق مواقع المرشحة الفاشلة، ونقل رسائلها التي تحوي أموراً يعاقب عليها القانون الجنائي الأميركي بالسجن، ومعلومات عن علاقاتها مع المجمع الصناعي-الحربي ورأس المال المالي في وول ستريت إلى «وكيليكس» بهدف ترجيح كفة المرشح الجمهوري دونالد ترامب.

الهستيريا الجماعية التي أصابت الغرب الاستعماري تجاه روسيا والرئيس بوتين، الذي وصفته المرشحة الفاشلة بأنه مثل هتلر، سببها الحقيقي هو انتهاء سيادتها الإعلامية وأن قلة فقط تصدق دعاياتها السياسية والاقتصادية والأخلاقية المبتذلة. وكنا نتناولنا موضوع «إعلام الكذب» في ألمانيا وغير ذلك في عرض سابق، وثمة مؤلفات جدية عديدة لا تزال تصدر عن الموضوع. لذلك فإن لجوء مواطنين في الغرب إلى وسائل الإعلام/التضليل الجديدة، أي فيسبوك وتويتر ووكيليكس وروسيا اليوم التي تبث بلغات كثيرة، للاطلاع على الآراء الأخرى، أمر طبيعي ونتيجة منطقية لاستهبال وسائل التضليل الرسمية مواطني تلك الدول الذين صاروا يميلون إلى اليمين المتطرف. إعلام الطبقات الحاكمة انتهى دورها بسبب تحولها إلى أبقاق للحكام وسياساتهم، تماماً كما يحدث في كثير من بلداننا.

الغرب الذي يعد نفسه محتكراً الحقيقة المطلقة في مختلف شؤون العالم، لجأ إلى أسلوب عادة ما يلصقه بـ«بول الموز»، التي تتبع سياسات مستقلة عنه، ألا وهو تشكيل وزارات «إعلام» أو ما يمكن تسميته تشكيل «وزارات الحقيقة» و«وزارات احتكار الكذب». ولدينا هنا مثالان من واشنطن وبرلين.

لنبدأ بواشنطن حيث وقّع الرئيس أوباما يوم 23 كانون الأول من العام الماضي، أي نحو شهر قبل انتهاء ولايته، قانون National Defense Authorization Act for fiscal year 2017، قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية 2017، يحوي نصاً سمي Portman-Murphy Counter-Propaganda Bill / وثيقة بورتمن - مورفي لمواجهة نشر الأكاذيب، تطالب وزارة الخارجية بإقامة «وزارة الحقيقة» لمواجهة الدعاية القادمة من جهات معادية ومنها الصين ودول أخرى، ثمة تبعات عديدة لهذا القانون الكيدي منها منع نشر الآراء المخالفة («للحقيقة» القادمة من واشنطن) في وسائل الإعلام الوطنية والمحلية.

لنتذكر أن أدوات الغرب الاستعماري، ومنها المحرك غوغل وموقع فيسبوك، المشاركة في التجسس على كل سكان العالم، وهي الحقيقة الموثقة التي كشفها سنودن، قرروا المشاركة في حملة احتكار نشر الأكاذيب بمحو كل خبر أو تعليق يرون أنه مخالف لرأيهم وسياساتهم.

أما حكام ألمانيا، الذين فوراً ما يصابون بأي هبل ينتشر في الولايات المتحدة، بادروا بدورهم إلى اتهام موسكو بأنها تدخلت في انتخابات عام 2015، وأنها تعد العدة للتدخل في الانتخابات العامة في العام الجاري. لذلك نشهد تصاعد حملة حكومية المنشأ مطالبة بتأسيس «مركز دفاع ضد الأخبار الملققة/Fake News Abwehrzentrum»، لمواجهة ما يطلقون عليه «عصر ما بعد الحقيقة» يعني الاستسلام. هذا رغم حقيقة أن المكتب الصحافي للمستشارة الألمانية يوظف 500 مستخدم، ثم يدعوون بأن ليس لديهم وزارة إعلام وتضليل!

«المركز» المقترح هدفه، تضليل فئتين من السكان على نحو خاص، هم الأتراك، وألمان روسيا المقيمون في البلاد الذين يشكلون مجموعة كبيرة من المسموح لهم المشاركة في الانتخابات الوطنية. بعض سياسيي ألمانيا من الأحزاب الحاكمة يطالب بوضع قانون يجرم ناشر «الأكاذيب»، من منظور الطبقة الحاكمة طبعاً، نصف مليون يورو في حال عدم إزالة الخبر «الزائف» من الموقع الرقمي ضمن مهلة 24 ساعة، وهذا ما سيحصل، في ظني.

مرحباً بعضوية الغرب الاستعماري في معسكر دول الموز الشمولية الذي يمنع أي إعلام/تضليل مستقل ويهيمن على وسائل الإعلام/التضليل التقليدية بما يمكنه من تملك «احتكار الكذب»، ولا تختلف عنه ثورات الناطو وثواره ومفتوه الذين ينشرون فتاوى الفتنة والتكفير ويشرعون الدمار وقتل الأبرياء وإبادة مجموعات سكانية بأكملها، استجابة لطلب مندوبي رئيس شعبة في وزارة الخارجية من مشايخ الخليج الفارسي... أنداب لندن.

ماط، فقد كانت المحادثة نهاية الحكاية وجزءاً من معلومات كثيرة متراكمة عن رئيس البلدية، خاصة أنه «حذر في السابق من المضي في نشاطاته الاستفزازية».

في ذلك الوقت، طرحت روابط القرى رؤيتها السياسية دون تحفظ أو مواربة، وكانت تنشرها في المقابلات التي كانت تجربها صحفها الخاصة مع قياداتها الأولى، أو بالتصريحات التي كانت تعطيها لوسائل الإعلام المختلفة. هم بداية يعترفون بإسرائيل، وهم دعاة سلام يطالبون إسرائيل بالاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه، وطالبوا بإنهاء الاحتلال ليكون هناك بدلاً منه «علاقات حسن جوار تتسم بالثقة والمحبة»، كما قال دودين في اجتماع لجميع الروابط نشرته صحيفة «الأنباء» الإسرائيلية الناطقة بالعربية في عددها في 1982/12/26. وقال دودين أيضاً: «نعلن بكل صراحة أننا لسنا على استعداد للدخول في أي مفاوضات تؤدي إلى تنازل عن أي شيء من حقوقنا وإننا نؤمن إيماناً مطلقاً بأن هذه الحقوق ستتحقق في يوم ما ولكن بأسلوب السلام وليس بأسلوب الإرهاب»، كما نقلت عنه «الأنباء» في 1982/11/19.

أما جودت صوالحة، فقال في حفل تأبين يوسف الخطيب (رئيس رابطة القرى في رام الله الذي اغتيل على يد «منظمة التحرير»)، إننا «من هنا ننادي ونطالب بالتفاهم وبالتفاوض المباشر مع جميع الأطراف المعنية لحل هذه المشكلة (الفلسطينية)»، كما نقلت الصحيفة نفسها في 1982/12/2. هذه المواقف السياسية التي كانت في ذلك الوقت شديدة التحريم ولاقت رفضاً شعبياً ووطنياً ودفعت إلى نبذ روابط القرى والتعامل معها بصفتها جهة خيانية تتبع قوات الاحتلال. وساهم في هذا ممارسات الرابطة عبر استخدام السلاح ضد المواطنين الأيمن وترويعهم والاعتداء على ممتلكاتهم، وكلها أمور عجلت في نهاية الروابط عام 1984.

خلال تصفح كتب التاريخ المعاصر في المنهاج الفلسطيني وغيره يلاحظ تغيب هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني، ليس من كتب التربية الوطنية في المدارس فحسب، إنما من مناهج الجامعات، خاصة أنه بالمقارنة اللازمة ما بين مرحلتين بشخصها وبالبيات عملها وبمواقفها، مع الاعتراف باختلاف الواقع وتطوره بين المرحلتين (رابطة القرى - السلطة)، فإن هناك ما يرجعنا إلى هذه المقارنة في الموقف السياسي وطبيعة الردود على الجانب الإسرائيلي بل حتى في أبجديات التفاوض معه.

إن جدال داني ماط وبسام الشكعة حول عملية دلال المغربي، التي نقلتها بالحرفية الصحف الإسرائيلية، يجب أن يدرسه كل سياسيينا الذين يمارسون العمل السياسي والإداري أيضاً، وكذلك رده العنيف والقوي النابع من تعامل أعدائه معه من منطلق أنه إنسان شريف، كما وصفه ميلسون شخصياً رغم عدائه الواضح له. وحينما رفض الحاكم العسكري لنايلس لقاءه، فرفض الشكعة في المقابل أن يلتقي به حينما طلب ذلك، خاطبه ذلك الحاكم بكل غطرسة: «أنت على ما يبدو لا تعرف أمام من تقف، أنت أمام الحاكم العسكري الذي يستطيع سجنك وإبعادك»، هنا رد الشكعة: «أعرف أنني أمام الحاكم العسكري المعين لمدينة نابلس يوسف لونتس. لكن على ما يبدو أنك من لا يعرف أمام من يقف»، وقال له بنبرة قوية: «أنت أمام بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس المنتخب، الذي من واجبه الحفاظ على كرامته وكرامة بلده، يحق لي رفض مقابلتك كما رفضت مقابلتي».

إن هذا الخطاب السياسي القوي لا ينبع من قوة البلاغة وحجتها بمقدار ما يعبر عن الموقف الحقيقي لما يجب أن يكون عليه القائد من قوة وهيبة. لقد كان جزء من قوة الشكعة ورفاقه نابعاً من قوة شعبه الذي يثق به، كما كان يعرف دوره جيداً وحجم التفويض المعطى له. نحتاج إلى أكثر من هذا النصّ لنعدّل شيئاً من بوصلتنا التي لا تشير إلى أهداف المشروع الوطني الحقيقي الذي نسعى خلفه.

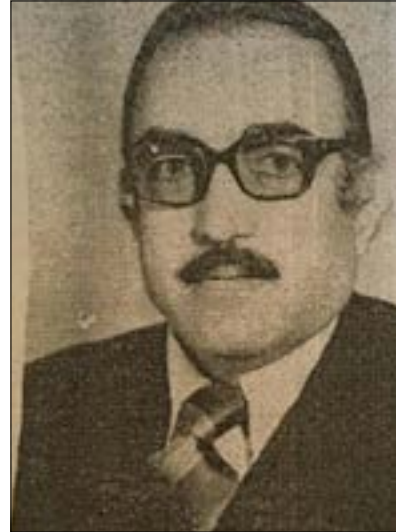
* كاتبة وإعلامية فلسطينية



بسام الشكعة خالك تسلمه شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة النجاح الوطنية



ورقة ارشيفية من صحيفة كانت تصدرها روابط القرى



رئيس روابط القرى مصطفى دودين

للمصالحة بل للمجابهة، فقد أعلن أن «هذه الهيئات العدوانية ستقاتل المؤسسات الوطنية بالوسائل كافة». ومن أول ما فعله ميلسون في ذلك الوقت بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين لكونها انطلقت مع أخواتها من الجامعات في الضفة كجامعة النجاح الوطنية وغيرها في مظاهرات رافضة لـ«الإدارة المدنية»، فيما عمل الإسرائيليون على إبعاد الشكعة وزملائه من رؤساء البلديات ككريم خلف وإبراهيم الطويل، كما حاولوا اغتيالهم. وللسلطة الحكم العسكري الإسرائيلي تجربة سابقة في 1979 حينما أمرت بإبعاد الشكعة واعتقلته بانتظار تنفيذ القرار، والسبب كان رفضه المتكرر مقابلة الجنرال داني ماط، الذي كان منسق أنشطة الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وكان يريد ربط شبكتي المياه والكهرباء النابلسيتين بشبكتي إسرائيل، لكن عملية الإبعاد عُلفت بالأدعاء الإسرائيلي أن الشكعة «أقر قتل الإرهابين الفلسطينيين للمدنيين الإسرائيليين على الطريق الساحلي في آذار 1978»، في إشارة إلى عملية دلال المغربي.

وإن كان عيزر وايزمان، وهو الرئيس الإسرائيلي السابق، قد صرح بأن ما قاله قتل الإرهابين الفلسطينيين للمدنيين الإسرائيليين على الطريق الساحلي في آذار 1978، في إشارة إلى عملية دلال المغربي. إن كان عيزر وايزمان، وهو الرئيس الإسرائيلي السابق، قد صرح بأن ما قاله قتل الإرهابين الفلسطينيين للمدنيين الإسرائيليين على الطريق الساحلي في آذار 1978، في إشارة إلى عملية دلال المغربي. إن كان عيزر وايزمان، وهو الرئيس الإسرائيلي السابق، قد صرح بأن ما قاله قتل الإرهابين الفلسطينيين للمدنيين الإسرائيليين على الطريق الساحلي في آذار 1978، في إشارة إلى عملية دلال المغربي.

إدارية في الضفة: رابطة قرى الخليل برئاسة مصطفى دودين، ورابطة قرى بيت لحم برئاسة بشارة قمصية، ورابطة قرى نابلس برئاسة جودت صوالحة، ورابطة قرى طولكرم برئاسة مصطفى مرزوق، ورابطة قرى رام الله برئاسة جميل الخطيب، ورابطة قرى جنين برئاسة يونس الحنتولي، ورابطة قرى قباطية برئاسة محمد الراغب.

لقد كان النجاح النسبي للروابط نابعاً من الإجراءات التي مارستها سلطات الاحتلال بسحبها الصلاحيات التابعة للمجالس البلدية كمنح رخص البناء، بالإضافة إلى امتياز تقديم طلبات لمّ الشمل وإصدار التصاريح، كما أعطتها صلاحيات تتعلق بالتعليم والصحة، الأمر الذي دعاها إلى تطوير هيكليتها التنظيمية لتناسب عملها، ثم إصدار صحف ناطقة باسمها ومعبرة عن رؤيتها السياسية كـ«المرأة» و«أم القرى».

رابطة القرى في نابلس (عصيرة الشمالية) تأخرت عن مثيلاتها من الروابط في الضفة، فقد أنشئت بقيادة جودت صوالحة، الذي اختير ليكون نائباً أول لدودين في قيادة روابط القرى، وذلك في 1982/6/3. وفق رواية سعيد ياسين أحد أهم الشهود على تلك المرحلة ورئيس بلدية عصيرة من عام 2005 حتى 2007، وكان أيضاً أحد قادة إضراب المعلمين عام 1981.

يقول ياسين إن تأسيس الروابط في قرية عصيرة كان وصمة عار، لذلك أحرقت الشوادر (الخيم) التي وضعت للاحتفال، واندلعت اشتباكات. ويواصل: «كنت أعمل مدرساً في بيتا وشرحت للطلاب خطورة روابط القرى وأثرها في المجتمع الفلسطيني وسيناتها وأنهم قيادة بديلة من منظمة التحرير في ذلك الوقت. فصلت من عملي في 1981 حتى قدوم السلطة الوطنية في 1994، وفي ذلك الوقت فتحت محلاً لتصلح الكهرباءات وأغلقته المخابرات الإسرائيلية لمدة 90 يوماً، بالإضافة إلى منعي من السفر».

كانت أياماً سوداً وقائمة على ياسين الذي أكد أنه كان لروابط القرى في عصيرة تأثير قوي، ففي بداية تشكيلها، قتل ناشط من منظمة التحرير وزمي على طريق عصيرة نابلس. ويستدرك: «استطعنا بعد مدة إيضاح الأمور لأهل القرية وإقناعهم بمدى سوء روابط القرى، وبأن الهدف منها أن تكون بديلاً من منظمة التحرير وأنها صنعية الاحتلال، وهي خارجة عن نطاق المجتمع الفلسطيني وأعرافه... ساعدنا آنذاك المساوئ التي كانوا يمارسونها، كما ساعدنا في ذلك الوقت وجود تصريح في صحيفة القدس من إيهود باراك قال فيه نحن (الإسرائيليون) حولنا روابط القرى إلى جهاز المخابرات الإسرائيلية، وهنا فهم سكان عصيرة خطورتها وبدؤوا بمحاربتها معنا.

ويواصل المعلم حديثه: «عندما قدنا نضالنا ضد الاحتلال، وقف إلى جانبنا المناضل بسام الشكعة في مواجهتنا روابط القرى أو في إضراب المعلمين، كما وضع تحت تصرفنا قاعة الاجتماعات في البلدية... كان هؤلاء القادة القوة الموازية لمنظمة التحرير في الداخل وقادوا العمل ضد الاحتلال».

في نابلس تحديداً، بدا الرفض الكامل لروابط القرى، ثم انتقل إلى باقي القرى حتى أحبطت ذلك المشروع، فكانت النتيجة أن الاحتلال أقدم على إبعاد رؤساء البلديات في المدن الرئيسية، وعمل على تحويل الحكم العسكري في فلسطين إلى إدارة سماها الإدارة المدنية حتى تكون مدخلاً لإدارة مدنية فلسطينية، لكنها، وفق رؤية الشكعة «حكم ذاتي». ويضيف: «الاحتلال قرر شيئاً كان الناس قد سبقوه في رفضه جماعياً، ففشلوا في هذا المقترح... لم يكن جو القرى غريباً عن المدن، وكان الرأي العام في القرى موازياً للذي في المدن».

بعد افتتاح «الإدارة المدنية» الإسرائيلية في الأول من تشرين الثاني 1981، رفضتها «لجنة التوجيه الوطني» ورأت أنها تكتيك هدفه إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي دولة لهم. كان الشكعة، كما يقول جيفري أرونسون، مثل ميلسون نفسه، يرى أن «الإدارة المدنية» ليست أداة